

(1980-2014)

محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة

د.تهتان مورا

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة المدية

mtahtane2003@yahoo.com

شويرب جلول

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة المدية

chouireb.dj@gmail.com

Abstract :

The study aims to identify the most important determinants of the size of government spending in the Algerian economy for a period of time stretching from 1980 to 2014 using ordinary least squares OLS, the study showed that the petroleum levy is the primary specified in addition to the regular collection, budget balance, exchange rate, exports and financial system depth . Based on our findings, the study recommended the need to diversify revenue sources and not rely on oil revenues which are determined based on the price of oil, which is controlled by external factors, making its revenue is stable and shows through the government budget, and the state invest financial surpluses in productive projects to provide new financial resources, and to support domestic production to reduce the import bill and avoid fluctuations in exchange rates and their negative impact on the nominal increase in public spending, also requires the government to work on the development of the financial system, which would Astaab savings to finance economic development programs and to cover the government budget deficit and not to resort to the foreign debt.

Key words: government spending, the Algerian economy, petroleum levy, a standard form, OLS.

ملخص :

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري لفترة زمنية تمتد من 1980 إلى 2014 باستخدام نموذج خطي متعدد، وقد بينت الدراسة أن الجباية البترولية هي محدد الأساسي بالإضافة إلى الجباية العادية، رصيد الميزانية، معدل سعر الصرف، الصادرات و عمق النظام المالي. وبناءً على النتائج المتوصل إليها فقد أوصت الدراسة على ضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الإيرادات البترولية التي تتحدد بناءً على أسعار البترول والتي تتحكم فيها عوامل خارجية، مما يجعل إيراداتها غير مستقرة ويظهر ذلك من خلال الميزانية الحكومية، وعلى الدولة استثمار الفوائض المالية المحققة في مشاريع مُنتجة لتوفير موارد مالية جديدة، ودعم الانتاج المحلي لتقليل فاتورة الواردات وتجنب تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها السلبي في الزيادة الاسمية في الإنفاق

العام، كما يستوجب على الحكومة العمل على تطوير النظام المالي الذي من شأنه استيعاب المدخرات، لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وتغطية عجز الموازنة الحكومية، وعدم اللجوء الى الاستدانة الخارجية. الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الاقتصاد الجزائري، الجباية البترولية، النموذج القياسي.

أولاً - تمهيد :

يعكس الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة مدى فعالية الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي و تطوره فزيادة دور الدولة و زيادة المهام الملقاة على عاتقها من خلال قيامها بالاستثمار في البنية التحتية وتوفير مختلف الخدمات الضرورية للمجتمع، استجابة للضغوط الجماهيرية وتحقيق للعدالة الاجتماعية، يتطلب منها توفير موارد مالية ضخمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن حجم الموارد المالية تختلف من دولة الى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة نفسها، مما يلزم عليها توفيرها بالحجم المناسب لتغطية نفقاتها المختلفة وتنفيذ ميزانياتها السنوية كما أصبح الإنفاق الحكومي من اهم السياسات الاقتصادية في ظل إقتصاد عالمي غير مستقر، و معرض لتأثير كبير للصدمات الاقتصادية والمالية، التي أصبحت تُهدد أكبر الأنظمة الاقتصادية في العالم ، ولعل خير مثال على ذلك أزمة الرهن العقاري سنة 2008. وأمام هذا الوضع يستوجب على الدولة تحديد العوامل المحددة لحجم الإنفاق الحكومي، لضمان استمرارية تغطية الإيرادات الحكومية لأوجه الإنفاق المتزايدة من سنة إلى أخرى، كما أن النظرية الاقتصادية تُرجع تغير الإنفاق الحكومي الى عدة عوامل ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها كل دولة .

أ. إشكالية الدراسة:

على ضوء العرض السابق فإن الإنفاق الحكومي يرتبط بعوامل عديدة تؤثر فيه، و يمكن تحديدها باللجوء الى الدراسات القياسية لمؤشرات الإقتصاد الكلي للبلد، وعليه يمكن طرح السؤال الجوهرى التالي:

ما هي أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و محدثاته في الجزائر ؟
 - هل يمكن اعتبار الإيرادات النفطية المحدد الرئيسي والوحيد لحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر أم هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر فيه ؟
 - ما تأثير تذبذبات معدل التضخم على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر ؟
 - ما مدى فعالية النظام المصرفي في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر ؟
- ت. فرضيات الدراسة :

- للإجابة على التساؤلات المطروحة اعلاه، ارتأينا طرح الفرضيات المحتملة التالية :
- وجود علاقة خطية بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية المفسرة له.
- الإيرادات النفطية هي المحدد الاساسي لحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر ولكن ليس الوحيد وهناك عوامل أخرى كذلك تؤثر على الإنفاق الحكومي ولو بدرجة اقل من الإيرادات النفطية.
- لم تؤثر تذبذبات معدل التضخم بشكل كبير على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر .
- ضعف اداء الجهاز المصرفي خال دون تمويل الإنفاق الحكومي، وبالتالي فهو لا يعتبر من العوامل التي تؤثر على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر .

ث. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساساً لمحاولة نمذجة العلاقة بين حجم الانفاق الحكومي و اهم العوامل المفسرة له في الجزائر، وكل ذلك حتى يسهل لواضعي السياسات الاقتصادية معرفة تأثير إجراءاتهم المختلفة على حجم الانفاق الحكومي، ويُمكنهم من اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الاهداف المنشودة، وبغية اقتراح حلول وتوصيات من شأنها أن تساعد في رسم مضامين السياسة الإنفاقية المستقبلية والحفاظ على التوازنات المالية للدولة .

ج. الدراسات السابقة:

بخصوص الدراسات السابقة فقد اعتمدنا على مجموعة من الدراسات الوطنية والأجنبية، غير أن هناك نقص بالنسبة للدراسات القياسية على مستوى الجزائر التي تناولت الموضوع بهذا الشكل، ومن جملة الدراسات التي تصب في نفس سياق موضوع دراستنا، نذكرها حسب التسلسل الزمني كما يلي:

- **دراسة الباحث بن عزة محمد (2015)**¹: إهتمت الدراسة بتحديد العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي و اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر وفق نظرية المربع السحري لـ N. Kaldor (1971) ، التي تشمل على المتغيرات التالية (النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، رصيد الميزان التجاري) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970-2013). حيث بينت نتائج الدراسة أن آثار الانفاق الحكومي على كل من النمو الاقتصادي، المستوى العام للأسعار، معدل البطالة وميزان التجاري هي ضعيفة، مما يدل على أن سياسة الانفاق الحكومي لم يكن لها الدور المهم في بلوغ التوازن من خلال تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية سالفة الذكر .

- **دراسة الباحث عبد القادر قداري(2014)**²: التي هدفت إلى معرفة مدى تأثير النمو السكاني على النفقات الحكومية في الجزائر على مدار الفترة (1990-2012)، و هذا من خلال تحديد العلاقة بين النفقات الحكومية كمتغير تابع والنمو السكاني كمتغير مستقل باستخدام نموذج قياسي بسيط ، و توصل الباحث من خلال التقدير الى وجود أثر متذبذب للتغير في النمو السكاني على النفقات الحكومية حتى ثلاث فجوات (سنوات) متأخرة زمنيا وتُظهر هذه العلاقة شيئا مهماً وهو التأثير الديناميكي للنمو السكاني على النفقات الحكومية في شكل دالة خطية، كما تم قياس القوة التفسيرية للنموذج وتبين بأن النمو السكاني يتحكم بنسبة 69.09% في تزايد النفقات الحكومية في الجزائر، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود علاقة سببية من النفقات الحكومية باتجاه النمو السكاني، مما يعني ان النفقات الحكومية لا تؤثر في زيادة عدد السكان.

- **دراسة الباحث Usenobong F. Akpan (2013)**³ التي بحثت في محددات الانفاق الحكومي على المدى الطويل في نيجيريا، باستخدام نموذج خطي متعدد و طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقديره من خلال بيانات سنوية للفترة (1960-2010) ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تدفق المساعدات الخارجية يساهم في التوسع في النفقات الحكومية الجارية على حساب الانفاق الحكومي الرأسمالي ؛
- خدمة الدين يقلل من حجم مكونات النفقات الحكومية في المدى الطويل؛
- الإيرادات هي المحدد الرئيسي الذي يفسر نمو الانفاق الحكومي في المدى الطويل؛
- الانفتاح التجاري لديه علاقة سلبية على النفقات الحكومية في المدى الطويل؛
- زيادة عدد السكان (معظمها في المناطق الحضرية) يؤدي الى ارتفاع الانفاق الحكومي؛
- ترتبط فترة الانتخابات مع انفاق حكومي استهلاكي أعلى.

- **دراسة الباحثين Sultan N. Abu Tayeh and mairna H.mustafa (2011)⁴**: ركزت هذه الدراسة على تحليل العوامل المحددة للانفاق الحكومي في الاردن خلال الفترة (1990-2010)، من خلال دراسة تأثير معدل البطالة ومعدل التضخم والنمو السكاني على نمو الانفاق (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير تابع و توصلت الدراسة إلى أن هذه المتغيرات ترتبط الى حد كبير بالنفقات الحكومية.

- **دراسة الباحث C.Okaforand and O.Eiya (2011)⁵**: تطرقت هذه الدراسة إلى محددات نمو الإنفاق الحكومي في نيجيريا خلال الفترة (1999-2008) ، من خلال اربعة مؤشرات اقتصادية (التضخم، الدين الحكومي، وإيرادات الضرائب والسكان)، و بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير النموذج القياسي توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- معدل التضخم لديه علاقة سلبية مع إجمالي الانفاق الحكومي.
 - عدد السكان لديه علاقة إيجابية مع إجمالي الانفاق الحكومي.
 - الدين الحكومي لديه علاقة إيجابية مع إجمالي الانفاق الحكومي.
 - عائدات الضرائب لديها علاقة إيجابية مع إجمالي الانفاق الحكومي.
- **دراسة الباحث عبد الله شحاتة (2009)⁶**: إذ حاول الباحث إلقاء الضوء على الكيفية التي من خلالها يُحدد الإنفاق الحكومي سواء في حجمه أو توجهاته، وفي إطار تحليلها خلصت الورقة إلى عدد من النتائج الهامة، فقد أشار التحليل إلى أن حجم الإنفاق الحكومي يتحدد من خلال عوامل طبيعية كزيادة السكان وزيادة مستويات الدخل، إلا أن للعوامل السياسية وطبيعة الفئة الحاكمة تأثير لا يمكن تجاهله عند مناقشة محددات حجم الإنفاق الحكومي، حيث ان الإنفاق الحكومي يتأثر في حجمه بنوعية صاحب القرار والانتخابات الحكومية في النظم الديمقراطية، وكذلك الضغوط التي يمارسها أصحاب المصالح، فحجم وهيكل الإنفاق الحكومي لا يعبر عن الأولويات بقدر ما يعبر عن الاحتياجات القائمة . ومن النتائج الهامة أيضا للدراسة أن أولويات الإنفاق الحكومي خلال صياغة الموازنة الحكومية تتأثر بالعديد من العوامل لا تعكس في كثير من الأحوال تفضيلات الأفراد بصورة مجردة من خلال أنظمة الديمقراطية النيابية، فالأجندة الخاصة بأصحاب المصالح والنظام السياسي له من الأثر الهام على أولويات الإنفاق الحكومي بما يتعارض أحيان مع الإجماع الحكومي لمجتمع قد لا تنتقل تفضيلاته عبر ممثليه.

ثانيا - الإطار النظري للدراسة:

سنعالج في هذا المحور العوامل المحددة لحجم الانفاق الحكومي والنظريات المفسرة له، كما نقوم بتحليل تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1. العوامل المحددة لحجم الانفاق الحكومي:

1.1- العوامل المذهبية : يمكن تحديد ثلاث انماط لتطور الفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة لكل منها حجم معين يناسبه من الانفاق الحكومي هي :

- **الدولة الحارسة:** حيث يقتصر دور الدولة في القيام بالمهام التقليدية للدولة المتمثلة في الامن والدفاع والقضاء دون تدخل مباشر في الحياة الاقتصادية، وهذا ما انعكس على السياسة المالية المتمثلة في الحصول على مقدار الإيرادات الكافية لتغطية النفقات الضرورية للقيام بهذه المهام ، وفي ظل ذلك يتحدد حجم النفقات العامة التي تميزت بما يلي⁷:
- قلة أنواع هذه النفقات بحيث تقتصر على تلك الأنواع التي تتسجم مع طبيعة الواجبات الملقة على عاتق الدولة.
- انخفاض حجم النفقات العامة وكذلك نسبتها إلى الدخل الوطني كنتيجة حتمية لقلة أنواعها وضيق نطاقها.
- **الدولة المتدخلة:** و هنا تطور دور الدولة من مفهوم الدولة الحارسة الى مفهوم الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي، من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وقد انعكس هذا الدور الجديد للدولة على المالية العامة لها عموماً وعلى حجم الإنفاق العام خصوصاً، وقد اتسم الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة بما يلي⁸:
- تنوع النفقات العامة فلم يعد الإنفاق العام مقتصرًا على الأمن والدفاع، بل اتسع ليشمل إعانات البطالة والفقر والشيخوخة والتأمين على الصحة وأصبحت النفقات العامة أداة هامة من أدوات السياسة المالية.
- زيادة حجم النفقات العامة وزيادة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- **الدولة المنتجة:** لم تكتف الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة الازمات والاختلالات الاقتصادية في مجتمعاتها وتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة لقيام الافراد بدور الانتاج والتوزيع، بل تعدت ذلك بقيام الدولة (التي تعتبر ذات نمط اشتراكي عادة) بعملية الانتاج وتوزيعه ايضا، وبذلك ازدادت النفقات الاقتصادية لإدارة وتوفير وسائل الإنتاج والتوزيع⁹.

يتضح من هذا العرض أن العوامل المذهبية أو الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الدولة هي التي ترسم حدود وحجم الإنفاق العام، فدور الدولة يعتبر عاملاً حاسماً في تحديد حجم الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأن حدود وحجم الإنفاق العام يرتبط بتطور دور الدولة ففي ظل الدولة الحارسة أو المحايدة تقل مجالات الإنفاق العام وتنقلص حدوده، أما في ظل الدولة المتدخلة والمنتجة خاصة فقد تنوعت مجالات الإنفاق وتوسع حدوده.

2.1- العوامل الاقتصادية : للعوامل الاقتصادية دوراً هاماً في تحديد حجم الإنفاق العام التي تستطيع الدولة إنفاقه، ومن أهمها نجد:

- **مستوى النشاط الاقتصادي:** يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة، ويستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام، وبالتالي يتحدد حجم الإنفاق العام بالقر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي¹⁰، و عليه نجد أن العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الانفاق الحكومي علاقة طردية، حيث أنه كلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي أدى ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات الحكومية، والعكس صحيح¹¹.

- **الهيكل الاقتصادي:** يتكون الهيكل الاقتصادي للدولة من مجموعة من القطاعات التي تختلف من بلد لآخر، كما أنه قد يختلف من سنة لأخرى داخل الدولة نفسها، و كلما توسع الهيكل الاقتصادي كلما زاد حجم الدخل ، ومن ثم أصبح بإمكان الدولة الحصول على المزيد من الإيرادات لتمويل النفقات الحكومية¹².

- **اثر او طبيعة البنيان الاقتصادي:** تشير طبيعة البنيان الاقتصادي الى درجة التقدم الاقتصادي التي يتصف بها اقتصاد ما، فبالنسبة للدول التي تتميز ببنيان اقتصادي متقدم، أي الدول المتقدمة اقتصادياً يلاحظ ارتفاع المبلغ المخصص للإنفاق الحكومي بسبب ضخامة الناتج الوطني واتساع نطاق الخدمات الحكومية المقدمة لأفراد المجتمع، في حين الدول التي تتصف ببنيان اقتصادي نامي أي الدول النامية أو المتخلفة اقتصادياً فيلاحظ انخفاض الحجم المطلق للإنفاق نسبياً،

وهذا يعود الى قلة الدخل وضيق نطاق الخدمات¹³. وعليه هناك علاقة عكسية بين نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج الوطني وطبيعة البنية الاقتصادية.

3.1- العوامل المالية: تتمثل العوامل المالية في الإيرادات المالية للدولة، والتي تُمثل قيداً أساسياً في تحديد حجم الانفاق الحكومي، بمعنى قدرة الدولة على التوسع في الانفاق محددة بالإيرادات الحكومية، وتتحدد بشكل أساسي بمجموعة من العوامل هي:

- **المقدرة التكليفية:** تعتبر المقدرة التكليفية من العوامل المالية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية أوجه الانفاق المتعددة، وتشمل المقدرة التكليفية الوطنية¹⁴: (حجم الدخل الوطني و هيكل الاقتصاد أي نوع النشاط السائد في الاقتصاد ، حالة النشاط الاقتصادي او طبيعة الظاهرة النقدية السائدة ونمط توزيع الدخل الوطني و درجة انتاجية الانفاق الحكومي بالإضافة إلى الحد الأدنى اللازم للمعيشة و تركيب السكان العمري).

- **المقدرة التكاليفية الجزئية:** ويقصد بها مقدرة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على المساهمة من خلال دخلهم في تحمل الاعباء المالية للدولة¹⁵، وتعتمد هذه المقدرة على عاملين¹⁶، أولهما طبيعة الدخل الذي له علاقة طردية بين درجة استقرار ودورية الدخول الفردية والمقدرة التكاليفية للدخل الفردي، وثانيهما طرق استخدام الدخل حيث كلما تحسن مستوى استهلاك الافراد لصالح السلع الكمالية كلما تعززت القدرة المالية للدولة.

- **المقدرة الاقتراضية:** ويقصد بها مقدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض الحكومية، وهذه المقدرة تتوقف على عاملين هما¹⁷: حجم الادخار المحلي (علاقة طردية)، وتوزيع الجزء المدخر بين الاقتراض الحكومي والخاص، فإذا كانت فرص الاستثمار مريحة تتساقب المدخرات الى القطاع الخاص ، أما اذا كان العكس فتزداد الفرص أمام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة.

- **عمق النظام المصرفي :** ويعكس مدى تطور النظام المصرفي داخل الدولة ويتم قياس هذا المتغير من خلال استخدام مؤشر درجة التعمق النقدي، وذلك من خلال المعادلة التالية¹⁸:

$$\text{درجة التعمق النقدي} = \frac{\text{كمية النقود بالمعنى الواسع } M2}{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}} \times 100$$

إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر دليل على تطور المؤسسات المالية وزيادة نسبة الوساطة المالية ، وكذا كفاءة تلك المؤسسات في جذب الودائع والمدخرات، وبالتالي تكوين مصدر مهم من مصادر تمويل النفقات الحكومية.

- **المقدرة الانتاجية (الدومين):** يقصد "بمصطلح الدومين (DOMAIN) جميع املاك الدولة العقارية والمنقولة والصناعية او التجارية التي تملكها الدولة والتي تُدر ايراداً مالياً يمول الخزينة، وهذا اللفظ مصطلح فرنسي الاصل تم تداوله في الادبيات العربية للتعبير عن املاك الدولة"¹⁹.

- **المقدرة على الاصدار النقدي الجديد:** ان قدرة الدولة على الاصدار النقدي الجديد تزيد من حجم السيولة النقدية لدى الدولة، وتحسن من رصيد الإيرادات الحكومية، مما يدعم المقدرة المالية للدولة، كما ان هذه القدرة على الاصدار النقدي محدودة تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الاقتصادية المنتهجة للدولة.

- **المقدرة في الحصول على الاعانات المالية** : إن مقدرة الدولة في الحصول على الاعانات تعزز خزينة الدولة مما يشجع الحكومة على زيادة حجم الانفاق الحكومي.

4.1- عوامل اجتماعية : يعتمد حجم النفقات الحكومية على الحجم والهيكل السكاني²⁰، حيث كلما زاد حجم السكان و هيكله ترتب على عاتق الحكومة زيادة الانفاق الحكومي لتوفير السلع والخدمات الحكومية والإعانات²¹.

5.1- عوامل اخري : و التي نشير لها على النحو التالي:

- **قيمة النقود**: اذا استطاعت الدولة ان تحافظ على قيمة النقود أدى ذلك الى ثبات الانفاق الحكومي، اما اذا انخفضت قيمة النقود فان النفقات الحكومية سوف ترتفع²².

- **التجارة الخارجية** : كلما زادت حركة الاستيراد والتصدير تزداد الطاقة الضريبية لأن التجار يستطيعون ان يتحملوا العبء الضريبي؛ وكثيرا من الدول يعتمد على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر الإيرادات الحكومية²³.

- **زيادة اعباء خدمة الدين**: و هي من العوامل الهامة المؤثرة على حجم النفقات المخططة للسنة (علاقة عكسية).

- **قيد الموازنة**: تسعى الدول الى تقليل من عجز ميزانياتها إلا في بعض الحالات الاستثنائية كما في بعض دول الخليج والدول الاسكندنافية²⁴. ولعل من بين اهم الادوات المالية المتاحة لتقليل عجز الميزانية هو تخفيض حجم الانفاق الحكومي (علاقة عكسية).

2- النظريات المفسرة لظاهرة زيادة حجم الانفاق الحكومي:

1.2- نظرية واجنر: أصدر الاقتصادي الالماني أدلوف واجنر (Adolph Wagner) قانونه عن تزايد النشاط الاقتصادي للدولة ونمو الانفاق الحكومي عام 1892، ويتلخص هذا القانون في أنه: (إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة، وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة، بمعدل اكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي)²⁵. اما الصيغة الرياضية لقانون واجنر فتأخذ الشكل التالي²⁶:

$$G/Y = f(Y/N)$$

حيث: G : حجم الانفاق الحكومي. Y : الدخل الوطني. N : عدد السكان. مع $\partial Y > 0$ / ∂G (مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل أكبر من الواحد).

2.2- الفرضية الكينزية : اهتم كينز بجانب الطلب و أعطى اهمية فائقة للانفاق الحكومي، باعتباره الاداة الاساسية للسياسة الاقتصادية من أجل الخروج من ازمة الكساد وتحقيق الهدف الرئيسي وهو زيادة الطلب الفعال، وقد وجد كينز علاقة بين زيادة الانفاق ونمو الدخل الوطني من خلال آلية المضاعف (Multiplier)، لذي فإنه يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى أن زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي²⁷.

3.2- اطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف²⁸: حيث حاول كل من الاقتصاديين Tullour و Stiguer

تفسير الظاهرة من خلال أطروحتهما المسماة أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف، من منطلق أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من بعض الاعوان دون آخرين، وطالما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات للضغط سوف تتكون أو تنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.

4.2 - قانون باركنسون (1958) Loi de Parkinson : اعتبر باركنسون ان اتجاه الادارة الحكومية للتوسع والتشعب هي ظاهرة مرتبطة بتطور الانفاق الحكومي سواء في الاجل الطويل او القصير على حد سواء ²⁹.

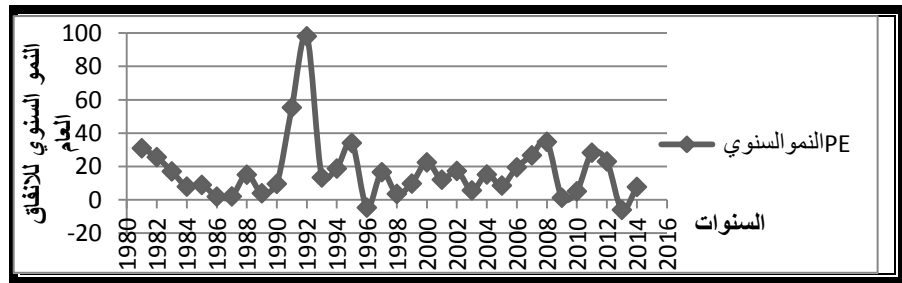
5.2- نظرية بيكوك ووايزمان: قدم بيكوك ووايزمان في دراسة لهما بعنوان نمو الانفاق الحكومي في المملكة المتحدة سنة 1961، تفسيراً للتقلبات الحاصلة في الانفاق الحكومي في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890-1955)³⁰، وخلصا الى أن النمو الاقتصادي ليس هو المحدد الوحيد لزيادة الانفاق الحكومي، وانما هناك عوامل أخرى كالأزمات التاريخية (الحروب ، مشاكل الانتاج، البطالة الهيكلية..) لها وزن مهم في تحديد حجم الانفاق.

6.2- تحليل Colum: يُفسر Colum ظاهرة زيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة الإيرادات العامة، ويتم قياس العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لمعرفة تحقق ظاهرة زيادة النفقات، عن طريق مرونة النفقات العامة بالنسبة للإيرادات العامة، والتي تعرف على أنها: معدل نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى نسبة الزيادة في الإيرادات العامة، ويتم التعبير عنها بالشكل التالي³¹:

7.2- تفسير Musgrave. R.A. and Musgrave : حيث تُفسر زيادة الانفاق الحكومي من خلال نموذج التنمية الذي وضعه Musgrave و الذي أكد فيه أن المراحل الأولى للتنمية تجعل الحاجة ملحة الى الخدمات الاجتماعية الحكومية (مثل الطرق والكهرباء والموانئ) والتي يحجم عنها القطاع الخاص لانخفاض مردودها الاقتصادي وارتفاع تكاليفها، مما يجعل الحكومة مرغمة على توفيرها لتصبح استثمارات القطاع الحكومي الى اجمالي الاستثمارات مرتفعة جداً ثم تبدأ بالانخفاض في المراحل المتقدمة للتنمية الاقتصادية فترتفع مساهمة القطاع الخاص بالتدريج، وربما لا تنطبق هذه الافكار على الدول النامية الا انها بشكل عام تعبر عن حالات مختلفة للتنمية الاقتصادية لعدد من الدول المتقدمة ³².

3- تطور الانفاق الحكومي في الجزائر: لمعرفة اتجاهات نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر نقوم بتتبع مساره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): اتجاهات نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2014). الوحدة %



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

من خلال الشكل (02) يمكن تقسيم اتجاهات نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى ثلاث فترات هي:

-الفترة الاولى(1980-1989): تزامنت هذه الفترة مع مرحلة التنمية اللامركزية و التي شهدت في بدايتها زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل متناقص الى غاية 1986، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار البترول الى مستوى 14,85 دولار للبرميل، وبداية من 1987 تحسن نمو الإنفاق الحكومي حيث ارتفع الى 2,12 % ثم الى 15,12 % عام 1988 ، وهذا نتيجة الشروع في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي خصص له مبلغ 550³³ مليار دج وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها إعطاء أولوية للتنمية الفلاحية والري والسكن والنقل والتخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل ، ويقدر متوسط النمو السنوي للإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة بـ 11,39 %.

-الفترة الثانية (1990-1999): تميزت هذه الفترة بتذبذب كبير في نمو الإنفاق الحكومي حيث تزايد في البداية بمعدل متزايد حيث انتقل من 55,38 % سنة 1991 إلى 98,08 % سنة 1992، ويرجع ذلك إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الضغوط الاجتماعية وحالة الإستقرار التي عاشتها الجزائر، وبعد سنة 1992 انخفض معدل النمو السنوي بشكل كبير ليلعب أدنى مستوى له خلال الفترة بنسبة 4,61 - % مقارنة بسنة 1995، وذلك راجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية من جهة وإبرام إتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات العالمية الدولية، والتي من شروطها الحد من تدخل الدولة والحد من نشاطاتها الاقتصادية والمالية من جهة أخرى، وعرفت هذه الفترة عموماً نمو سنوي أعلى من الفترة الأولى قدر بـ 25,5 % في المتوسط.

-الفترة الثالثة (2000-2014): عرفت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة مالية توسعية من خلال قيام بثلاث برامج تنموية بداية ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له مبلغ 525³⁴ مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، ووصل غلافه المالي النهائي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، ووصل حجم الإنفاق الحكومي سنة 2004 مبلغ : 1888930 مليون دج بمعدل نمو سنوي قارب: 15,23 % ويرجع ذلك كذلك للارتفاع الملحوظ في أسعار البترول، ولإكمال المشاريع التي تم الشروع فيها في البرنامج السابق تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) الذي خصص له مبلغ 8705 مليار دج (114 مليار دولار)³⁵، أما الغلاف المالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في سنة 2009 فقد بلغ . 968 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار)، وهذا ما يفسر زيادة نمو الإنفاق الحكومي بمعدل متزايد حيث بلغ أقصاه في سنة 2008 بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ 28,31 % لينخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي في السنة الموالية ويبلغ 1,32 % نتيجة انقضاء مخصصات البرنامج وبداية من سنة 2010 هناك نمو بمعدل متزايد للإنفاق الحكومي حيث بلغ ذروته في سنة 2011 بنسبة 28,31 % ، وهذا راجع للمبالغ المالية الضخمة المخصصة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي(برنامج التنمية الخماسي)2010-2014 والمقدر بـ 21214 مليار دينار (حوالي 286 مليار دولار)³⁶ ، والذي يهدف الى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وإطلاق مشاريع جديدة، حيث خصص أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، وترجع كذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار البترول حيث وصلت عام 2011 إلى 111 دولار للبرميل، وما يلاحظ خلال هذه الفترة هو انخفاض نسبة النمو السنوي بشكل كبير -5.94 % عام 2013 ويمكن تفسير ذلك بإنقضاء مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي، و هو ما يوضح سرعة انجاز مشاريع البرنامج في السنوات الأولى لانطلاقه وهذا ما أثر على معدل النمو السنوي من عام 2010 إلى عام 2013 ، وتراجع معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة إلى نسبة 14,83 % في المتوسط بعدما قدر في الفترة الثانية بـ 25,5 %.

ثالثاً - منهجية الدراسة القياسية:

1. تقديم النموذج:

سنحاول من خلال هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح أهم العوامل المحددة للإنفاق الحكومي في الجزائر وذلك بناءً على ما قدمته النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة، و يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$GE_t = B_0 + B_1 PF_t + B_2 OT_t + B_3 BB_t + B_4 FD_t + B_5 GDP_t + B_6 BB_t + B_7 ER_t + B_8 X_t + B_9 M_t + B_{10} POP_t + B_{11} UR_t + B_{12} DFS_t$$

2. تعريف المتغيرات و مصادر البيانات :

1-2. المتغير التابع :

- **الإنفاق الحكومي "GE"** : وهو إجمالي الإنفاق الحكومي بالعملة المحلية (مليون دج)، وقد تم الحصول على البيانات من (الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية).

2.2 - المتغيرات المستقلة:

- **الجباية العادية "OT"** : ويشمل الإيرادات العادية من (الضرائب المباشرة، التسجيل والطابع، الرسوم على رقم الأعمال، حاصل الضرائب المختلفة، الحقوق الجمركية، إيرادات أخرى غير موزعة) بالعملة المحلية (مليون دج) ومصدر البيانات هو (الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية).

- **الجباية البترولية "PF"** : وتشمل الإيرادات البترولية (الجباية على النفط) بالعملة المحلية (مليون دج) ومصدر البيانات هو (الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية).

- **رصيد الميزانية "BB"** : ويعبر عن فرق بين الإيرادات الحكومية و النفقات الحكومية ويعتبر فائض الميزانية كإدخال حكومي ، تم حسابه من طرف الطالب بطرح الإيرادات الحكومية من النفقات الحكومية معبر عنه بالمليون دج وقد حصلنا على البيانات من (الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية).

- **المديونية الخارجية "FD"** : تعتبر الديون الخارجية كمؤشر لقياس الاستقرار الاقتصادي لبلد ما، وهو من العوامل المالية المؤثرة على الإنفاق الحكومي، كما تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **الناتج المحلي الإجمالي "GDP"** : هو مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي و زيادة تعني زيادة الطلب الكلي ، وبيانات هذا المتغير مُستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي .

- **معدل التضخم "IR"** : يعكس التضخم الارتفاع العام و المستمر في الأسعار، تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **معدل سعر الصرف "ER"** : ويعبر على عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الحصول على وحدة واحدة من من الدولار الأمريكي، ومصدر الاحصائيات هو قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **معدل البطالة "UR"** : يعرفه المكتب الدولي للعمل كنسبة مئوية بين إجمالي القوى العاطلة عن العمل إلى إجمالي القوى النشطة، مأخوذة من (الديوان الوطني للإحصائيات).

- **عمق النظام المالي DFS**: تم قياسه من خلال استخدام مؤشر درجة التعمق النقدي، وذلك من خلال المعادلة التالية: درجة التعمق النقدي: $\frac{M2}{GDP} \times 100$ مقاسة بمليون دج، وقد تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **الصادرات "X"**: مجموع قيمة الصادرات الوطنية السنوية بالعملة المحلية (مليون دج)، وقد تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **الواردات "M"**: هو مجموع ما يتم استراده مقيم بالعملة المحلية (مليون دج)، ومصدر الإحصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **عدد السكان "POP"**: إجمالي عدد السكان كل سنة، تم الحصول على البيانات من مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

رابعاً: مناقشة النتائج التطبيقية:

1. دراسة استقرارية المتغيرات :

بالاعتماد على اختبار ديكي فولر البسيط DF والمطور ADF، وباستخدام برنامج Eviews.9، وجدنا أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى الأصلي (Level)، بينما إستقرت المتغيرات IR.FD.BB.PF.OT.ER في الفرق الأول، في حين المتغيرات GDP.GE. POP.M تستقر في الفرق الثاني و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (01): دراسة استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF

	LEVEL المستوى الأول				الفرق الأول				الفرق الثاني			
	التأخر	Ts+c	C	لاشيئ	التأخر	Ts+c	C	لاشيئ	التأخر	Ts+c	C	لاشيئ
GE	P=3	1.24	0.87	7.92	P=3	1.74	0.93	2.67	P=2	2.207	2.37	-8.73
OT	P=2	2.76	-0.99	4.71	P=0	3.01	1.91	2.47	-	-	-	-
PF	P=0	1.681	0.18	-0.06	P=0	0.96	0.4	-5.2	-	-	-	-
BB	P=0	1.78	-1.07	0.32	P=0	1.64	11.491	-4.91	-	-	-	-
GDP	P=1	1.92	1.26	5.93	P=1	4.07	2.57	-3.04	P=0	0.005	0.0	-6.95

-	-	-	-	-	0.1 3.30	- 0.90	P=0	0.94	1.39	- 2.28	P=1	FD
-	-	-	-	-	- 5.36	- 0.3	P=0	-1.2	1.12 8	- 1.12	P=0	IR
-	-	-	-	-	- 3.05	1.7 1	P=0	0.77	1.76	1.87	P=3	ER
-	-	-	-	-	- 4.19	- 0.1	P=0	- 0.43	1.27	- 1.79	P=2	UR
-	-	-	-	-	- 4.23	0.4 9	P=0	0.32	1.91	0.32	P=2	DFS
-	-	-	-	-	- 5.78	1.8 5	P=0	1.12	1.27	2.35	P=0	X
- 8.73	1.1 5	0.60	P=1	0.34	1.2 3	2.47 7	P=2	4.32	1.36	2.11	P=2	M
- 111.	0.7 0	1.48	P=0	0.63	0.5 8	1.40 2	P=1	1.36 2	- 0.42	3.05 9	P=3	POP
القيم الحرجة في الفرق الثاني			-	القيم الحرجة في الفرق الأول			-	القيم الحرجة في المستوى LEVEL			قيم النسب	
لاشيء	c	Ts+c		لاشيء	C	Ts+c		لاشيء	c	Ts+c		
- 2.66	3.2 8	3.60		- 2.66	3.2 8	3.60		- 2.63	3.28	3.60		%1
- 1.95	2.5 6	2.81		- 1.95	2.5 6	2.81		- 1.95	2.56	2.81		%5
- 1.60	2.1 8	2.38		- 1.61	2.1 8	2.38		- 1.61	2.18	2.38		%10

c: يمثل الثابت، Ts: تمثل مركبة الاتجاه العام.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج 9 Eviews.

2- تقدير النموذج:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير النموذج أعلاه ، وبعد عدة محاولات تم الحصول على احسن نموذج و هو:

$$GE = -130005.5 + 0.926OT + 0.928PF - 0.99BB + 1817.71ER + 0.07x + 1799.485DFS$$

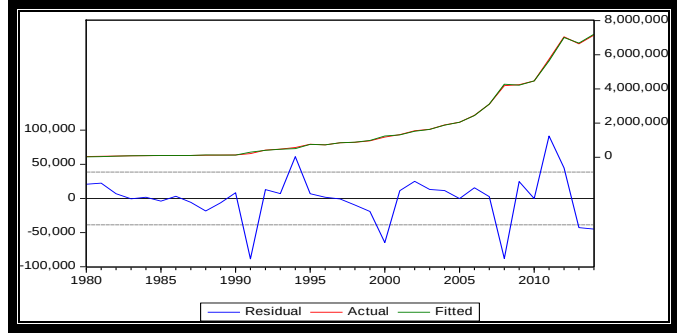
$$R^2 \text{ adjustd} = 0.99 \quad F\text{-stat} = 18019.75 \quad Dw = 1.79 \quad ob = 35$$

4- تقييم جودة النموذج المقدر:

1.4-التقييم الاحصائي:

✓ **معنوية النموذج المقدر** : قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.99 بمعنى أن 99% من المتغيرات التي تحصل في الإنفاق الحكومي مشروحة بواسطة متغيرات النموذج، وهناك قيمة ضئيلة أقل من 1% ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج. أما بالنسبة لإختبار فيشر فإن النموذج ذو معنوية إحصائية ككل وتأثيره موضوعي وحقيقي وهو مقبول إحصائيا. وما يؤكد ذلك مدى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية لمخرجات النموذج القياسي الموضح في الشكل رقم (2) ومدى سلامة صياغة النموذج في التعبير على محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، وجميع معلمات النموذج ذات معنوية إحصائية و لها تأثير قوي وجيد في النموذج (اختبار ستودنت).

الشكل(2): القيم الحقيقية والقيم المقدرة للنموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.9

✓ **إختبار الارتباط الذاتي للاخطاء**: تشير إحصائية إختبار Breusch-Godfrey (يعرف أيضا بداربين الموسع)³⁷ من الدرجة الأولى، إلى أن قيمة فيشر F المحسوبة تساوي 0.203 و هي أقل من القيمة المجدولة المقدرة ب 2.44 عند مستوى المعنوية 5 % ، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

✓ **إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر**: تدل قيمة إحصائية اختبار JARQUE-BERA البالغة (5.57) و بإحتمال بلغ (p-value= 0.061)، على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **إختبار ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)**: تشير قيمة إختبار ARCH إلى تجانس حد الخطأ، لأن احتمالية هذا الاختبار تقدر ب (0.63) و هي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

4-2- التقييم الاقتصادي:

يتضح من خلال نتائج التقدير أعلاه ما يلي:

- أن العوامل الأكثر تأثيرا وتفسيرا لتطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر كانت (الجباية البترولية، الجباية العادية، رصيد الميزانية ، معدل سعر الصرف، الصادرات وعمق النظام المالي).

- تعتبر الجباية البترولية المحدد الأساسي لحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر بنسبة تقدر بـ 42.9 % و العلاقة بينهما طردية (0.928)، وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، ذلك لأن زيادة الإيرادات من شأنه أن يحفز الدولة على زيادة الإنفاق في مجالات جديدة، ويتضح لنا من خلال حساب المرونة أن زيادة الإيرادات البترولية بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بـ 0.42%.

- هناك علاقة طردية بين الجباية العادية و الإنفاق الحكومي (0.926) وهذا لا يتعارض أيضاً مع النظرية الاقتصادية بحكم أن الزيادة في الجباية العادية توجه لنفقات الميزانية الحكومية، ومن خلال حساب المرونة نجد أن زيادة الجباية العادية بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بـ 0.26%.

- هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزانية والإنفاق الحكومي (-0.99) وهذا لا يتعارض كذلك مع النظرية الاقتصادية كون رصيد الميزانية هو حاصل طرح الإيرادات من النفقات، فزيادة هذه الأخيرة يخفض فائض الميزانية (رصيد الميزانية)، و يتضح من خلال حساب المرونة أن زيادة رصيد الميزانية بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بـ 0.18% وترجع العلاقة الطردية إلى العجز المستمر الذي شهدته الميزانية الحكومية في الجزائر.

- هناك علاقة طردية بين الصادرات والإنفاق الحكومي (0.07)، وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، فالصادرات تعتبر مورد من موارد الدولة ومن خلال حساب قيمة المرونة وجدنا أن زيادة الصادرات بـ 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بحوالي 0.07%.

- أما فيما يخص معدل سعر الصرف فهناك علاقة طردية بينه وبين الإنفاق الحكومي (1817.7)، كما أن النظرية الاقتصادية لا تعارض هذا الطرح كون ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية مما يستوجب زيادة حجم الإنفاق الحكومي للحصول على نفس مقدار السلع والخدمات قبل تغير سعر الصرف، ويتضح من خلال حساب المرونة أن ارتفاع سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بـ 0.04%.

- إن معامل عمق النظام المالي يقدر بـ (1799.4) مما يدل على وجود علاقة طردية بين عمق النظام المالي والإنفاق الحكومي وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية كون عمق النظام المالي يعتبر على مدى تطور المؤسسات المالية داخل الدولة مما يمنح للدولة سهولة في الحصول على القروض وتغطية عجز الموازنة، ويظهر ذلك من خلال معامل المرونة الذي قدر بـ (0.06).

- إشارة الحد الثابت سالبة وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية فهو يمثل الانفاق المستقل بمعزل عن تأثير العوامل الأخرى، وتتوافق مع دراسة (2011 c.okaforand and o.Eiya)، ويمكن تفسير قيمة السالبة للإنفاق الحكومي أنه قيمة العجز الحاصل في الإنفاق الحكومة في حالة ثبات العوامل الأخرى.

خاتمة:

أظهرت الدراسة عدداً من الحقائق حول محددات الانفاق الحكومي في الجزائر نُدرجها في النقاط التالية:

- هناك عوامل عديدة تدخل في تحديد حجم الانفاق الحكومي تتعدى العوامل الاقتصادية وأهمها العوامل السياسية المتمثلة في أصحاب القرار وأصحاب المصالح ودرجة الفساد الاداري، وكذا العوامل المؤسسية المتمثلة في عمق النظام المالي الذي يشكل أهم مصادر الإنفاق الحكومي في الوقت المعاصر.

- تعتبر الجباية البترولية من اهم محددات الانفاق الحكومي في الجزائر فهي تمول حوالي 42.9% من ميزانية الدولة، كما أن هناك عوامل أخرى تأثر على حجم الانفاق لكن بدرجة أقل من الجباية البترولية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- لم يؤثر التضخم على حجم الانفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة، فهو ليس من محدداته، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.

- عمق النظام المالي من محددات الانفاق الحكومي في الجزائر لكن تأثيره ضئيل بسبب ضعف أداء الجهاز المصرفي وعدم وجود سوق مالي كفاء.

أظهرت النتائج عموما توافقا مع افتراضات النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة، حيث توصلت الدراسة الى:

- وجود أثر موجب ومعنوي للجباية البترولية على حجم الانفاق الحكومي.
 - وجود أثر موجب ومعنوي للجباية العادية على حجم الانفاق الحكومي.
 - وجود أثر سالب و معنوي لرصيد الميزانية على حجم الانفاق الحكومي.
 - وجود أثر موجب و معنوي لمعدل سعر الصرف على حجم الانفاق الحكومي.
 - وجود أثر موجب ومعنوي للصادرات على حجم الانفاق الحكومي.
 - وجود أثر موجب و معنوي لعمق النظام المالي على حجم الانفاق الحكومي.
- استنادا إلى النتائج المتوصل إليها يمكن إعطاء بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل المهتمين بوضع السياسة الاقتصادية وتتلخص فيما يلي:

- تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الجباية البترولية التي تعتمد على أسعار البترول التي تتميز بعدم الاستقرار وتتحدد بعوامل خارجية مما يجعل إيراداتها متذبذبة وغير مستقرة ويظهر ذلك من خلال ميزانية الدولة.
 - استثمار الفوائض المالية المحققة في مشاريع منتجة من أجل ضمان موارد مالية جديدة.
 - ضرورة المحافظة على استقرار العملة المحلية، لأن تدهور قيمتها له آثار سلبية على الاقتصاد (زيادة النفقات الوهمية)، أي تضخيم حجم الانفاق الحكومي دون زيادة حقيقية في السلع والخدمات المقدمة للمجتمع وزيادة رفاهته.
 - زيادة الصادرات خارج المحروقات لتوفير موارد مالية أكثر استقرارا.
 - إن وجود سوق مالي كفاء يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مصادر لتمويل ميزانية الدولة.
- **الإحالات والمراجع :**

(1) محمد بن عزة، دور سياسة الانفاق الحكومي في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية - دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، مجلة رؤى إقتصادية ، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد30، 2015.

(2) عبد القادر قداري، اثر النمو السكاني الاقتصادي على النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة شلف، الجزائر، 2014.

(3) Usenobong F. Akpan, Long-term Determinants of Government ExGSpnditure: A Disaggregated Analysis for Nigeria , Journal of Studies in Social Sciences ,Volume 5 Number1, 2013 p.p 31-87

Sur <http://infinitypress.info/index.php/jsss/article/view/256>,DISPONIBLE

(4) Sultan N. Abu tayeh. The Determinants of Public Expenditures in Jordan. International Journal

DISPONIBLE , May 2011, Vol 2 No 8,of Business and Social Science

Sur [WWW.ijbssnet.com](http://www.ijbssnet.com) > (Consulté le 01.01.2016).

(5)-C.Okafor and O. Eiya, Determinants of Growth in Government Expenditure: An Empirical Analysis of Nigeria, Research Journal of business Management, Volume 5,May,2011

- ⁶⁻ عبد الله شحاته، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الانفاق الحكومي: رؤية عامة، 2009، مؤتمر دولي حول: أولويات الانفاق الحكومي في مصر والدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 23-24 ديسمبر 2009، تاريخ الاطلاع: 2016/03/02، متاح على الموقع: <http://www.pidegypt.org/conferences/enfaqs.html>
- ⁷⁻ عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للطبع والتوزيع، عمان، 2008، دون طبعة، ص 107.
- ⁸⁻ -محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 58.
- ⁹⁻ عادل فليح العلية، مرجع سابق، ص 110.
- (10) عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ط 3، ص.ص: 118.
- ¹¹⁻ جمال يرقى، اساسيات في المالية الحكومية وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 19.
- ¹²⁻ سليمان أحمد اللوزي، علي محمد خليل، المالية الحكومية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، الطبعة الاولى، ص 115.
- ¹³⁻ عادل فليح العلي، نفس المرجع السابق، ص 114.
- ¹⁴⁻ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية الحكومية، دار دجلة، عمان، 2011، ط 1، ص.ص 78-80، بتصرف.
- ¹⁵⁻ عادل احمد حشيش، اصول الفن المالي للاقتصاد الحكومي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001، ص 62.
- ¹⁶⁻ نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية الحكومية، دار المناهج، عمان، 2006، ط 1، ص 55.
- ¹⁷⁻ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية الحكومية، مرجع سابق، ص 81.
- ¹⁸⁻ عبد القادر زيتوني، محددات ادخار القطاع العائلي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1970-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، الجزائر، 2010، ص 134.
- 19- نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 84.
- ²⁰⁻ سليمان أحمد اللوزي، علي محمد خليل، مرجع سابق، ص 116.
- ²¹⁻ سليمان أحمد اللوزي، علي محمد خليل، المرجع السابق، ص 116-117.
- ²²⁻ طارق الحاج، المالية الحكومية، دار صفاء، عمان، 2008، ط 1، ص 141.
- ²³⁻ طارق الحاج، المالية الحكومية، المرجع السابق، ص 141.
- ²⁴⁻ عبد الله شحاته، مرجع سابق، ص 23-24.
- ²⁵⁻ خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية الحكومية، ط 3، دار وائل للنشر، الاردن، 2007، ص 276.
- ²⁶⁻ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 16-17.
- ²⁷⁻ كريم سالم حسين الغالبي، نزار كاظم الخيكاني، الانفاق الحكومي واختبر قانون فانجر (Wagner s law) في العراق للمدو (1975-2010): تحليل قياسي، مجلة جامعة نوروز، العدد 3، العراق، 2013، ص 167.
- ²⁸⁻ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 17.
- ²⁹⁻ محمد البناء، اقتصاديات المالية الحكومية، الدار الجامعية، مصر، 2009، دون طبعة، ص 284.
- ³⁰⁻ دحماني محمد ادريش، ناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الادلة التجريبية باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، العدد 2012، 11، ص 5.

⁻³¹ محمد بن عزة، مرجع سابق ، ص51.

⁻³² سلامي الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد 9، العدد 36، ص96.

⁻³³ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية، مقارنة نقدية، مؤتمر دولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات الحكومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013 .

⁻³⁴ محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصي مرياح ورقلة، الجزائر، عدد 2012، 10، ص147.

⁻³⁵ محمد مسعي، مرجع سابق، ص147.

⁻³⁶ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، تاريخ الاطلاع 2016/03/20، متاح على الموقع:
<http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>

⁻³⁷ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي (دراسة نظرية مدعمة بأمثلة و تمارين)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، الجزء الثاني، ص 61.